اللجنة العربية تبحث شروط دمشق

الكاتب : الجزيرة نت

التاريخ : 8 ديسمبر 2011 م

المشاهدات : 3499

تجتمع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالأزمة السورية السبت في الدوحة لبحث الشروط التي وضعتها دمشق بشأن تطبيق المبادرة العربية، في حين قالت الحكومة العراقية إنها ستناقش مع نظيرتها السورية تطبيق تلك المبادرة لوقف العنف في سوريا.

وقال دبلوماسي عربي إن تلك اللجنة التي تترأسها قطر ستلتئم لبحث الشروط التي وضعتها دمشق للتوقيع على البروتوكول الخاص بالإطار القانوني ومهام بعثة المراقبين العرب إلى سوريا.

وإلى جانب قطر تضم اللجنة وزراء خارجية مصر والجزائر وسلطنة عمان والسودان والأمين العام لجامعة الدول العربية. كما أنها مفتوحة أمام أي دولة عربية ترغب في المشاركة في أعمالها.

وقال المصدر الدبلوماسي إن "الاجتماع سيتناول بالتقييم الرد السوري الذي تضمنته رسالة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بشأن التوقيع على بروتوكول بعثة مراقبي الجامعة إلى سوريا".

وكان المعلم اشترط للتوقيع على البروتوكول إلغاء قرار تعليق مشاركة سوريا في الجامعة العربية وإلغاء العقوبات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها الجامعة على دمشق إضافة إلى مجموعة أخرى من التعديلات.

وفي السياق قال الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي إن التشاور بشأن شروط سوريا الجديدة للتوقيع على بروتوكول إيفاد بعثة الجامعة العربية ما زال جاريا مع وزراء الخارجية العرب.

وعن الحديث عن تعديل بعض الإجراءات الخاصة بالعقوبات التي فرضتها الجامعة، واتهامها من جانب معارضين سوريين بأنها تعطي مزيدا من المهل للنظام السوري، قال العربي "لا توجد أي مهل نهائيا.. العقوبات الاقتصادية التي قررها المجلس العربي الوزاري يوم 27 من الشهر الماضي سارية".

جهود عراقية

من جهة أخرى قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في بغداد اليوم الخميس إن الحكومة العراقية ستناقش مع نظيرتها السورية تطبيق المبادرة العربية لوقف العنف في سوريا.

وقال زيباري في مؤتمر صحافي مشترك مع نبيل العربي الذي يزور بغداد إن "الحكومة العراقية ستقوم ببذل جهودها مع الحكومة السورية في سبيل تذليل العقوبات أمام هذه المبادرة النبيلة".

وأكد زيباري دعم بلاده "لهذه المبادرة وتنفيذها في سبيل مصلحة الشعب السوري ومصلحة المنطقة ومصلحة الدول العربية. هذه المبادرة فرصة حقيقية وكل دول العالم تتطلع إلى تنفيذها (...) درءا لأي تدخلات خارجية".

ويذكر أن الحكومة العراقية رفضت التصويت على تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية، كما تحفظت على قرار غير ملزم بسحب سفراء الدول العربية من دمشق.

كما أن بغداد تحفظت على قرار فرض عقوبات اقتصادية على دمشق، في وقت دعا فيه رئيس الوزراء نوري المالكي قادة المعارضة السورية إلى زيارة بغداد للبحث عن حل للأزمة السورية المتفاقمة.

مخاوف المعارضة

في غضون ذلك عبر المجلس الوطني السوري (معارضة) عن تشاؤمه من إمكانية إيجاد حل سريع للأزمة السورية، محذرا من "أزمة إنسانية حادة" في غياب حل عسكري من الخارج.

وقالت المتحدثة باسم المجلس بسمة قضماني في مؤتمر لدعم المعارضة نظم أمس الأربعاء في البرلماني الأوروبي إن "هناك أكثر من مليون شخص يعانون الجوع الآن" في سوريا بسبب الأزمة المستمرة.

وأكدت قضماني أن المجلس "لا يطلب لا تدخلا عسكريا ولا حظرا جويا"، بل هو في "نقاش لتحقيق هدفين هما حماية الأهالي والمدنيين ولوضع حد للمجازر التي قد تؤدي إلى حرب أهلية وإعطاء بعد إقليمي للأزمة".

لكن منذر ماخوس نائب لجنة العلاقات الخارجية في المجلس قال إنه لا يرى أي حل آخر للأزمة السورية "غير التدخل الخارجي"، وأكد أن المطلب الرئيسي للمعارضة هو "منطقة عازلة ومحمية"، معتبرا أن إيجادها "سيؤدي إلى تقسيم كبير للنظام وسيكون حيويا لحماية المنشقين واللاجئين والنشطاء ومنظمي المظاهرات".

المصادر: